فصلية الخطاب الاستراتيجي ٤
السنة الأولى – العدد الرابع– ربيع ٢٠٢٥م
الصفحات ١٢٥ إلى ١٣٦

التحديات والتهديدات الناجمة عن تزايد القوة العسكرية الروسية

كارتافتسيف أندريه[١]

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٠٢/١١ تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٠٣/١٢

الملخص

في السنوات الأخيرة، غيّرت روسيا استراتيجيتها العسكرية بشكل كبير، بتبنيها عقيدة أكثر عدوانية، واستثمارها بكثافة في تحديث قواتها المسلحة وترسانتها النووية. تشمل هذه التغييرات توسيع نطاق ما يُشكّل تهديدًا للأمن القومي، وخفض عتبة استخدام الأسلحة النووية، وإظهار استعدادها لعمليات عسكرية تقليدية واسعة النطاق. ونتيجةً لذلك، يُشكّل الموقف الروسي الجديد تحدياتٍ خطيرةً للاستقرار الإقليمي والعالمي، ويقوّض اتفاقيات الحد من الأسلحة القائمة منذ فترة طويلة، ويزيد من خطر الصراع العسكري، بما في ذلك سيناريوهات التصعيد النووي.

على الصعيد الإقليمي، يُشير غزو أوكرانيا والضغط المتزايد على جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق إلى طموح روسي متجدد لإعادة تشكيل النظام الأمني لما بعد الاتحاد السوفيتي. وقد أثارت هذه التطورات رد فعلٍ قويًا من حلف شمال الأطلسي (الناتو) والحلفاء الغربيين، مما أدى إلى سباق تسلح جديد وعسكرة متزايدة في أوروبا. إن تآكل الثقة المتبادلة والشفافية، إلى جانب استعداد روسيا لاستخدام القوة العسكرية كأداة للسياسة الخارجية، يُهدد أسس القانون الدولي والأمن العالمي. وبدون حوار بناء وإصلاح ضبط الأسلحة، فإن خطر التصعيد غير المقصود وعدم الاستقرار على نطاق واسع سوف يستمر في النمو.

الكلمات المفتاحية: العقيدة العسكرية الروسية، الردع النووي، ضبط الأسلحة، أزمة أوكرانيا، الأمن الأوروبي

[١]. مدير الإدارة الإدارية في مركز البحوث العسكرية الاستراتيجية (CMSR)

مقدمة

يوشك العالم المعاصر على دخول عصر جديد من التحديات والتهديدات الأمنية، يُعزى دافعه الرئيسي إلى التغيرات السريعة في الاستراتيجية والسياسات العسكرية للاتحاد الروسي. في العقود الأخيرة، لم تكتفِ روسيا بإحراز تقدم في تحديث ترساناتها من الأسلحة التقليدية والنووية، بل اعتمدت أيضًا، من خلال مراجعة عقيدتها العسكرية، نهجًا أكثر عدوانيةً. وقد أثارت هذه التطورات مخاوف متزايدة على المستوى العالمي، وتتطلب تحليلًا دقيقًا ومتعدد الأبعاد من المجتمع الدولي، إذ قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

روسيا، بصفتها الدولة التي تمتلك إحدى أكبر الترسانات النووية في العالم، استثمرت بكثافة في تحديث بنيتها التحتية الدفاعية وتطوير أنظمة أسلحة جديدة. وقد أحدثت هذه العملية تغييرًا جذريًا في المشهد الأمني الدولي، وأدخلت عناصر جديدة إلى استراتيجية الردع العالمية. كما فتحت آفاقًا جديدةً للاستخدام العسكري للتقنيات المتقدمة.

في ظل هذه الظروف، من الضروري تحليل الجوانب الرئيسية لهذه التطورات وتقييم تداعياتها على القانون الدولي والاستقرار الإقليمي. فالتغيرات الأخيرة لم تزد من احتمالية نشوب صراع مسلح فحسب، بل هددت أيضًا أسس الردع النووي العالمي. لذلك، يُعدّ تحديد الحلول للحد من المخاطر المحتملة وتصميم استجابات فعّالة، أمرًا ذا أهمية استراتيجية لضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تراجعت القوة العسكرية الروسية بشكل ملحوظ. ومع ذلك، مع صعود فلاديمير بوتين إلى السلطة، وُضع نهجٌ قائمٌ على استعادة القوة العسكرية للاتحاد الروسي على جدول الأعمال. ومنذ أوائل القرن الحادي والعشرين، ازدادت ميزانية الدفاع للبلاد بشكل مطرد، لتتجاوز ٨٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢.

أُنفقت هذه الأموال بشكل رئيسي على تحديث شامل للجيش، وشراء أسلحة متطورة، وتحسين مستوى التدريب العسكري، وتطوير البنية التحتية الدفاعية. بالإضافة إلى ذلك، وُظِّفت استثمارات ضخمة في إنتاج الأسلحة الاستراتيجية، بما في ذلك الصواريخ الأسرع من الصوت والرؤوس الحربية النووية الحديثة.

في الوقت نفسه، خضعت العقيدة العسكرية الروسية لمراجعة جذرية، لتتجه نحو نهج أكثر عدوانيةً. ومن أهم التغييرات في هذه العقيدة:

- **توسيع قائمة التهديدات للأمن الوطني والأسباب المسموح بها لاستخدام القوة العسكرية؛**
- **القبول الرسمي بإمكانية شنّ هجوم نووي استباقي في حال تعرض وجود البلاد للتهديد؛**
- **خفض عتبة استخدام الأسلحة النووية في الصراعات الإقليمية؛**
- **إعلان الاستعداد لإجراء عمليات عسكرية تقليدية واسعة النطاق.**

وقد حدثت هذه التغييرات بالتزامن مع الخطاب التهديدي الذي أطلقه كبار المسؤولين الروس، والتدريبات العسكرية واسعة النطاق، والعروض الملموسة للاستعداد لاستخدام القوة لتحقيق الأهداف الوطنية.

توسيع نطاق التهديدات للأمن القومي وأساس استخدام القوة العسكرية في روسيا

في السنوات الأخيرة، وسّع الاتحاد الروسي مفهوم "تهديد الأمن القومي" بشكل ملحوظ بإعادة تعريفه. وقد أدى هذا التعريف، إلى جانب تعديلات على التشريعات المحلية والعقيدة العسكرية، إلى توسيع نطاق التهديدات المشروعة لاستخدام القوة العسكرية. بمعنى آخر، لم تعد "التهديدات الأمنية" تقتصر على الهجمات العسكرية المباشرة، بل تشمل أيضًا مجموعةً متنوعةً من التحديات في المجالات الجيوسياسية والثقافية والإعلامية والسيبرانية.

تشير النسخة المحدثة لعام ٢٠٢١ من استراتيجية الأمن القومي الروسية، إلى مجموعة متزايدة من التهديدات غير التقليدية، بما في ذلك:

- **السياسات غير الودية للحكومات الأجنبية؛**
- **انتشار الأيديولوجيات القومية المتطرفة والراديكالية؛**
- **الحرب المعرفية والمعلوماتية ضد المجتمع الروسي؛**
- **محاولات التأثير على الرأي الثقافي والإعلامي للمواطنين الروس.**

يُمكّن هذا النهج المفاهيمي الجديد الحكومة الروسية من تبرير عملياتها العسكرية ردًا على مجموعة واسعة من التهديدات. وقد ساهم هذا التوجه في إضعاف المعايير الدولية وتفاقم المخاوف العالمية.

ويبدو أن ميل روسيا إلى تبني سلوك نووي أكثر عدوانيةً، هو محاولة للتعويض عن التخلف الاستراتيجي من خلال الاعتماد على القدرات النووي،ة وزيادة المخاطر في سيناريوهات الصراع المحتملة.

مع ذلك، قد يأتي هذا النهج بنتائج عكسية ويفاقم التخلف الاستراتيجي لروسيا، إذ ستُجبر القوى النووية الأخرى على تكثيف جهودها لتعزيز الردع النووي، وتقوية أنظمة الدفاع الصاروخي. ولن يقتصر الأمر على أن دورة سباق التسلح هذه لن تُضعف أمن روسيا فحسب، بل ستؤدي أيضًا إلى مزيد من العزلة وتزايد الضعف في الساحة النووية.

ومن ثم، فإن العسكرة العدوانية للعقيدة النووية الروسية أصبحت تشكّل تحدياً خطيراً ومعقداً للبنية الأمنية العالمية.

تهديد لنظام ضبط الأسلحة

بتجاهلها الاتفاقيات الدولية القائمة، قوّضت موسكو فلسفة احتواء سباق التسلح وضمان الاستقرار الاستراتيجي. وقد فقدت الاتفاقيات الأساسية المتعلقة بالحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وحظر تجارب الأسلحة النووية،

والسيطرة على القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وغيرها من أسس النظام العالمي الحديث مصداقيتها. وتتعرض مبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي بدأ الكرملين بالتهديد بانتهاكها في حال تدخل طرف ثالث، للتهديد. ويتفاقم هذا الوضع لأن روسيا نفسها كانت مشاركًا ومبادرًا مباشرًا في العديد من أنظمة عدم الانتشار والحد من التسلح الدولية هذه. بعد الحرب الباردة، انضمت البلاد إلى معظم الاتفاقيات الأساسية. ومع ذلك، منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تعارض التعزيز العسكري الواضح للكرملين وإحياء العقيدة النووية مع التزاماته في مجال نزع السلاح والحد من التسلح. وقد هيمنت على القيادة الروسية فكرة فوائد تجاهل الاتفاقيات الدولية من جانب واحد.

وكانت نقطة التحول هي انسحاب روسيا من جانب واحد من معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى في عام ٢٠١٩. ورفضت موسكو بعد ذلك تجديد معاهدة الأجواء المفتوحة، وشلت أنشطة آليات معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

أعطى انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، الكرملين ذريعةً لتجاهل التزاماته بشأن الأسلحة الهجومية الاستراتيجية مستقبلًا. وقُوبلت الجهود الغربية لاستئناف المحادثات بشأن ضبط الأسلحة الصاروخية والأسلحة النووية غير الاستراتيجية، بتجاهل صارخ.

وهكذا، مع اندلاع الأعمال العدائية في أوكرانيا، دخل نظام ضبط الأسلحة في أزمة عميقة. وبإشعالها الحرب، انتهكت روسيا قواعد القانون الإنساني الدولي التي تحظر استخدام العنف العشوائي ضد المدنيين.

تم تجاهل الالتزامات بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن الدولي التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية في الحروب ضد المدنيين. إلا أن التحدي الرئيسي كان انتهاك روسيا لقواعد نظام منع الانتشار النووي. وقد هددت موسكو مراراً وتكراراً باستخدام الأسلحة النووية إذا تدخلت دول ثالثة في الصراع، في انتهاك لأحكام معاهدة منع الانتشار النووي.

في خضم العدوان الروسي على أوكرانيا، يُعاد النظر أيضًا في أساليب السيطرة على القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. تتجاهل موسكو علنًا القيود المفروضة على حركة القوات عبر الحدود خلال الأزمات. ويُنظر إلى تمركز مجموعات كبيرة قرب الحدود الأوكرانية، على أنه تهديد لأمن أوروبا بأسرها. ومن الواضح أن الواقع الجديد سوف يتطلب إصلاحات جوهرية لنظام ضبط الأسلحة بأكمله.

استعداد روسيا لعمليات عسكرية تقليدية واسعة النطاق

صدم غزو روسيا لأوكرانيا في ٢٤ فبراير/شباط ٢٠٢٢ العالم. وأظهرت أفعال موسكو استعدادها لشنّ حرب واسعة النطاق في أوروبا، وتحدّت نظام الأمن الدولي القائم.

كشفت الحرب في أوكرانيا عن القدرات العسكرية الروسية الهائلة، لكنها كشفت أيضًا عن أخطاء في الحسابات ونواقص خطيرة في قواتها المسلحة. وتُعدّ هذه الحرب بمثابة تحذير من التهديد الحقيقي الذي يُشكّله تكثيف الكرملين لقوته العسكرية.

في الأسابيع الأولى، تصرف الجيش الروسي وفقًا للعقيدة العسكرية الحديثة، فشنّ هجمات صاروخية وقنابلية مكثفة على منشآت عسكرية وبنى تحتية حيوية. واستُخدمت صواريخ كروز عالية الدقة "كاليبر" و"إسكندر"، بالإضافة إلى صواريخ "كينجال" الأسرع من الصوت، لضرب الأهداف. وكان الهدف من هذه الهجمات شلّ أنظمة الدفاع الجوي والاتصالات والتحكم للعدو. إلا أن القوات الأوكرانية أبدت مقاومةً أكبر بكثير مما توقعته موسكو، وواجه التقدم الخاطف لأرتال الدبابات الروسية نحو كييف مقاومةً عنيدةً، وفشلت خطة "الضربة القاضية".

ثم لجأت روسيا إلى تكتيكات هجومية تقليدية، مستخدمةً المدفعية الثقيلة والقوة الجوية. وقُصفت المدن الأوكرانية، واستُهدف المدنيون.

إن وجود القوات في أوكرانيا يظهر أن التكتيكات المختارة، تتعارض مع مبادئ الحرب التقليدية الحديثة. ورغم نجاح عدد من العمليات، واجه الجيش الروسي مشاكل جسيمة في اللوجستيات والاتصالات والتنسيق والإمداد. كما عانى من نقص حاد في الذخيرة الحديثة عالية الدقة. وشهدت القيادة أخطاءً عديدةً في التقدير، ونقصًا في الكوادر، وخسائر فادحة في المعدات لم تُعوّض.

نتيجةً لذلك، اضطرت روسيا إلى إعلان التعبئة الجزئية لسدّ النقص الحاد في صفوف الجيش. يُرسل جنود احتياط غير مدربين إلى الجبهة، وهناك نقص في الكوادر المؤهلة، والمجمع الصناعي العسكري غير قادر على تلبية الاحتياجات الهائلة للجبهة.

مع ذلك، فإن التفوق الساحق لروسيا في أنظمة المدفعية والقوى البشرية، يسمح لها بمواصلة عملياتها الهجومية. ولولا الدعم غير المسبوق من الدول الغربية لأوكرانيا، سواءً بالأسلحة أو تدريب الأفراد أو المعلومات الاستخباراتية، لكانت نتيجة الحملة مختلفةً تمامًا. تُظهر أفعال روسيا في ساحة المعركة أن قواتها المسلحة حافظت على قدرتها على خوض حرب طويلة ومدمرة، من خلال حشد الموارد البشرية والصناعية. ومع ذلك، فإن جودة الأفراد والمعدات وقيادة القوات لا تزال دون المستوى المطلوب. وإذا واصلت روسيا سياستها في تعزيز إمكاناتها العسكرية من خلال تحديث جيشها وبحريتها، فقد تمتلك قريبًا قوات مسلحة ذات جودة جديدة تمامًا.

تهديدات جديدة لأوروبا

كان قرار الكرملين بالهجوم نتيجةً مباشرةً لاستراتيجية طويلة الأمد لزيادة القوة العسكرية وتغيير اتجاه المبادئ التوجيهية العقائدية.

وعلى خلفية الخطاب العدواني والدعاية العسكرية، أصبح المجتمع الروسي يؤمن بإمكانية استخدام القوة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

في هذه الحالة، لا يُمكن تجاهل الخطر المتزايد لتصعيد الصراع بين روسيا وحلف الناتو والدول الغربية. الكرملين مقتنع بقدرته على اتخاذ إجراءات تقليدية جسيمة، وقد يميل إلى زيادة قدراته الهجومية لزيادة الضغط على جيرانه. قد تُقرر موسكو كسر القيود الدبلوماسية وتركيز قواتها قرب حدود بولندا ورومانيا ودول البلطيق، استعدادًا لنزاع مسلح.

تسمح العقيدة العسكرية الروسية حاليًا بالاستخدام الاستباقي للأسلحة النووية، لتهدئة أي صراع تقليدي مع حلف الناتو. ولن يؤدي تزايد الأسلحة الهجومية التقليدية إلا إلى تعزيز رغبة موسكو في الاعتماد على ترسانتها النووية كوسيلة للإكراه والابتزاز. وقد تُتوّج الموجة الجديدة من العسكرة، بمحاولة الكرملين مراجعة نتائج الحرب الباردة ومخالفة المبادئ الأساسية للأمن الأوروبي، بما في ذلك حرمة الحدود والسلامة الإقليمية للدول. وفي مواجهة تهديد عسكري متزايد، قد تُطالب موسكو بانسحاب القوات الأجنبية والأسلحة النووية من أراضي الدول الأعضاء الجديدة في حلف الناتو.

يفترض السيناريو السلبي توجُّه روسيا نحو المواجهة مع الغرب، وتنامي المشاعر الانتقامية داخل المؤسسة السياسية. في هذه الحالة، سيكون العالم معرضًا لخطر تصعيد عسكري غير مقصود بين روسيا وحلف الناتو، نتيجة سوء تقدير أو سوء فهم أو مشاكل في التواصل. وستكون عواقب هذا الصراع غير متوقعة وكارثية.

سباق تسلح جديد في أوروبا

الآن، وأكثر من أي وقت مضى، ثمة خطرٌ من سباق تسلح شامل وعسكرة غير منضبطة على جانبي الصراع بين روسيا والغرب. ويزداد احتواء التهديدات المتزايدة بفعالية صعوبةً بسبب انهيار معاهدات الحد من الأسلحة التقليدية القائمة.

أدى تنامي مناخ انعدام الثقة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز القوة العسكرية لكلا الجانبين. وأصبح رد الولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي على تصعيد روسيا للعدوان، هو الأكثر حسمًا منذ الحرب الباردة.

يتم نشر المزيد من القوات والأسراب الجوية في أوروبا الشرقية. كما يتم نشر أسلحة ثقيلة، وإنشاء قواعد عسكرية ونقاط لوجستية جديدة. وأصبح أحد الأهداف الرئيسية، تعزيز الجناح الشرقي لحلف الناتو بشكل كبير.

ردًا على الإنذارات الروسية، عدّل الحلف مفهومه الدفاعي، مُدركًا التهديد المتزايد من موسكو. وتشهد الإنفاقات الدفاعية وبرامج الأسلحة للدول المشاركة، بقيادة الولايات المتحدة، نموًا سريعًا.

ومع ذلك، لم تسلم روسيا من اشتعال سباق تسلح جديد. ويرى الكرملين في تصعيد الناتو محاولةً لاحتواء وإضعاف نفوذ الاتحاد الروسي في منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي، والذي لم يسلم مباشرةً من سباق التسلح هذا.

تهديد للأمن القومي

أطلقت موسكو برامج لتطوير أحدث الأسلحة عالية الدقة، الاستراتيجية منها والعملياتية التكتيكية. وقد تزايد الضغط على حلفائها في منظمة معاهدة الأمن الجماعي للمشاركة في هذه المواجهة. وفي المناطق المجاورة لمنطقة الصراع وحدود حلف شمال الأطلسي، يتزايد الوجود العسكري الروسي أيضاً.

نتيجةً لذلك، نشهد زيادةً غير مسبوقة في القوات المسلحة وتمركزًا للقوات من كلا الجانبين منذ نهاية الحرب الباردة – سواء حلف الناتو وروسيا وحلفاؤها. ومع اندلاع الأعمال العدائية في أوكرانيا، اختفى إلى حد كبير التأثير الرادع لاتفاقيات الحد من الأسلحة التقليدية، التي كانت سارية سابقًا في أوروبا. وتمتلك روسيا وحلف الناتو مجموعةً واسعةً من التدابير العسكرية التقنية للضغط على خصومهما، بما في ذلك نشر مجموعات عسكرية إضافية، ونقل القوات العسكرية، وزيادة الأنشطة الاستخباراتية.

لقد استبدل توازن القوى والردع المتبادل السابق بمواجهة خطيرة ذات عواقب لا يمكن التنبؤ بها. وأي خطأ في التقدير من أيٍّ من الجانبين في تقييم نوايا العدو، قد يؤدي إلى تصعيد غير مقصود للتوتر، وتفاقم الاستفزاز المحلي إلى صراع مسلح واسع النطاق.

في الوقت نفسه، تم الحفاظ على عناصر التكافؤ الاستراتيجي في الأسلحة النووية بين روسيا والولايات المتحدة على المستوى العالمي، مما يحدّ من احتمال نشوب صراع مباشر واسع النطاق. في الوقت ذاته، في حال حدوث مزيد من التصعيد، قد تحاول موسكو استخدام الأسلحة النووية التكتيكية في إطار مفهومها الجديد "التصعيد مقابل التهدئة".

ولا يُمكننا تجاهل احتمال تدخّل الناتو في صراعات مع دول ثالثة. في هذه الحالة، سيتخذ خطر المواجهة العسكرية الشاملة في المنطقة أبعادًا حقيقيةً. وفي هذا السياق، تكتسب الجهود المبذولة لاستئناف المفاوضات العملية بشأن استعادة نظام السيطرة على القوات المسلحة التقليدية والنشاط العسكري في المنطقة على أسس جديدة تمامًا أهميةً خاصةً. حتى وقت قريب، كان من المسلّم به أن استمرار سياسة الاحتواء سيعتمد على الحفاظ على الشفافية والقدرة على التنبؤ المتبادل. إلا أن عدوان روسيا على أوكرانيا، أثار شكوكًا حول إمكانية تحقيق هذا الهدف.

منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي

لقد اختار الكرملين بشكل حاسم مسار الضغط المكثف والتهديدات ضد جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة، ويحاول ممارسة نفوذه المهيمن بأي شكل من الأشكال.

بالنسبة لروسيا، يُعدّ الحفاظ على سيطرتها على دول رئيسية في أوروبا الشرقية، ومنطقة القوقاز، وآسيا الوسطى مهمةً حيويةً. فإلى جانب طموحاتها الإقليمية والمواردية، يتعلق الأمر بمنع امتداد النفوذ الغربي ونشـــوء تحالفات عدائية محتملة على حدودها.

أصبحت الحرب في أوكرانيا اختبارًا لمتانة هيكل الأمن الإقليمي بأكمله الذي بنته موسكو في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي. في البداية، اعتمدت القيادة الروسية على التنفيذ الناجح لسيناريو أوكرانيا في أجزاء أخرى من الاتحاد السوفيتي السابق. ومع ذلك، فإن الغزو الشامل لأكبر جمهورية في الاتحاد السوفيتي السابق بعد روسيا، قد أثار رد فعل حذرًا بين حلفاء موسكو وبين الدول التي تسعى إلى سياسة أكثر استقلاليةً. لقد ظهرت تصدعات خطيرة في صفوف منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)، وهي كتلة عسكرية سياسية تدعمها روسيا. واضطر أعضاء آخرون في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، إلى النأي بأنفسهم عن العدوان الروسي في أوكرانيا. وهناك خطر انهيار المنظمة وتغيير في توجه السياسة الخارجية من قبل بعض الأعضاء.

ردًا على ذلك، صـــعّد الكرملين من لهجته التهديدية. فدُعي إلى اتباع نهج موحد تجاه العقوبات الغربية المفروضـــة على روسيا. وتُستخدم أساليب مماثلة تجاه جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة التي تنتهج سياسة متعددة الجوانب.

وفي آسيا الوسطى، تواصل موسكو سياسة المساومة والضغط على كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان. كما يُولى اهتمام خاص للتأثير على بيلاروســـيا، الحليف الاســـتراتيجي الأكثر أهميةً تجاه الغرب. وتُبذل محاولات لإنشـــاء نظام وصاية وسيطرة أجنبية حقيقية من خلال زيادة الوجود العسكري المباشر لروسيا والضغط على لوكاشينكو. لذلك، وبغض النظر عن نتائج العملية الأوكرانية، تدرس روسيا بجدية إمكانية استخدام مجموعة واسعة من الأدوات العسكرية والسياسية، لاستعادة هيمنتها في أجزاء أخرى من أجواء ما بعد السوفيتي.

ويتضمن الاتجاه متوسط الأمد تصعيد التدابير القسرية ضد جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة، والاعتماد على قوة الجيش المتجدد، وإظهار الاستعداد لعمليات وتدخلات عسكرية محدودة تحت ذرائع مختلفة.

الخاتمة

لقد أدى تزايد القوة العسكرية الروسية والتغييرات في عقيدتها الدفاعية، إلى خلق سلسلة من التهديدات الأمنية الخطيرة لأوروبا والمناطق المجاورة:

- **تصاعد التوترات وزيادة خطر الصراع العسكري بين روسيا ودول حلف شمال الأطلسي، وخاصةً في أوروبا الشرقية ومنطقة البلطيق؛**
- **تزايد الضغوط والتهديدات ضد جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة في سياق التنافس على مناطق النفوذ؛**
- **استمرار حالة عدم الاستقرار في أوكرانيا وإضعاف العمليات السياسية لحل الصراع؛**
- **إضعاف أنظمة ضبط الأسلحة وعملية نزع السلاح على المستوى الإقليمي؛**
- **بداية سباق التسلح والعسكرة على نطاق واسع ردًا على تصرفات روسيا**

المصادر

١.حول أسس السياسة الحكومية للاتحاد الروسي في مجال الردع النووي

http://www.kremlin.ru/acts/bank/45562

٢. العقيدة العسكرية للاتحاد الروسي

https://thailand.mid.ru/ru/o_rossii/vneshnyaya_politika/voennaya_do/ktrina_rf

٣. مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الروسي (الذي أقره الرئيس فلاديمير بوتين في ٣١ مارس ٢٠٢٣)

https://www.mid.ru/ru/detail-material-page/

٤. استراتيجية الأمن القومي للاتحاد الروسي

http://www.scrf.gov.ru/security/docs/document133

٥. القوات المسلحة الروسية: العقيدة والاستراتيجية العسكرية

Congressional Research Service (CRS)
https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF11625

٦. نظرة عامة على العقيدة العسكرية الروسية

TRADOC Army (U.S. Army Training and Doctrine Command)
https://oe.tradoc.army.mil/wp-content/uploads/2022/06/RSI-Russian-Military-Doctrine-Primer-Final-single-page-04282022.pdf

٧. الوثائق الاستراتيجية الروسية

www.russiamatters.org/russian-strategic-documents

٨. استراتيجية الأمن القومي الروسية ٢٠٢١: توقع التغيرات في المناطق القطبية

Royal United Services Institute (RUSI)

https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/russias-2021-national-security-strategy-cool-change-forecasted-polar-regions

٩. نهج أفضل لتحديد ومواجهة التهديدات الأمنية الوطنية

Center for Strategic and International Studies (CSIS) (https://www.csis.org/analysis/better-way-identify-and-address-threats-national-security(

١٠. ضبط الأسلحة الدولية: التحديات المقبلة

NATO Parliamentary Assembly

https://www.nato-pa.int/download-file?filename=/sites/default/files/2021-11/014%20DSC%2021%20E%20rev.%201%20fin%20-%20ARMS%20CONTROL%20-%20PERRIN.pdf

١١. ضبط الأسلحة بعد أوكرانيا: نموذج متكامل للسيطرة والردع ضد منافسين رئيسيين

CSIS

https://www.csis.org/analysis/arms-control-after-ukraine-integrated-arms-control-and-deterring-two-peer-competitors

١٢. حرب روسيا في أوكرانيا: نقاط الضعف الرئيسية في العمليات والأنظمة العسكرية الروسية

Foreign Policy Research Institute (FPRI) (https://www.fpri.org/article/2023/06/russias-war-in-ukraine-critical-vulnerabilities-to-russias-military-operations-and-systems(/

١٣. الأهداف والقدرات العسكرية الروسية في أوكرانيا حتى عام ٢٠٢٤

RUSI

https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/russian-military-objectives-and-capacity-ukraine-through-2024

١٤. حرب روسيا في أوكرانيا: الأبعاد العسكرية والاستخباراتية

CRS

https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R47068

١٥. بعد الغزو الروسي لأوكرانيا: سبعة افتراضات ينبغي على الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي إعادة النظر فيها

RAND Corporation
https://www.rand.org/pubs/commentary/2022/03/after-russias-ukraine-invasion-seven-assumptions-the.html

١٦. تداعيات غزو روسيا لأوكرانيا على الاستراتيجية العسكرية لحلف شمال الأطلسي

NATO Review
https://www.nato.int/docu/review/articles/2022/07/07/the-consequences-of-russias-invasion-of-ukraine-for-international-security-nato-and-beyond/index.html

١٧. غزو بوتين لأوكرانيا ونظام منع الانتشار النووي

Arms Control Association

https://www.armscontrol.org/act/2022-03/focus/putins-assault-ukraine-nonproliferation-regime